رابعا – مساءلة وتأكيدات نزاهة البنك المركزي

٤–١ يجب على كبار المسؤولين في البنك المركزي أن يكونوا على استعداد للمثول أمام سلطة عامة معينة للإبلاغ عن تسيير السياسة النقدية، وشرح هدف (أو أهداف) مؤسستهم بشأن السياسة النقدية، ووصف أدائهم فيما يخص تحقيق ذلك الهدف (أو تلك الأهداف) والقيام، وفقا لما يكون ملائما، بتبادل الآراء حول حالة الاقتصاد والنظام المالي.

التفسير والحيثيات

يعزز مثول كبار مسؤولي البنك المركزي أمام سلطة عامة، تكون عادة إحدى الهيئات الحكومية المنتخبة (البرلمان أو اللجان البرلمانية) مساءلة البنك المركزي، لا سيما عند منح البنك درجة عالية من الاستقلالية. وبإمكان كبار مسؤولي البنك المركزي أيضا أن يستخدموا مثل هذه المناسبات لتوضيح مقاصد سياسة البنك، وبالتالي الإسهام في توجيه توقعات السوق.

التطبيق

أبلغت معظم البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان أن كبار المسؤولين فيها ملزمون قانونا بالمثول أمام سلطة عامة محددة. غير أن كبار المسؤولين في جميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا، التي لا تخضع لمثل هذا الشرط القانوني، مستعدون أيضا للمثول أمام مثل هذه السلطة. وتبلغ كثير من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان أن كبار المسؤولين فيها يمثلون سنويا أمام سلطة عامة معينة، ويبلغ البعض الآخر أن كبار المسؤولين فيها يقومون بذلك على أساس ربع سنوي.

تنص المادة ١١٣–٣ من معاهدة الجماعة الأوروبية على أن كبار المسؤولين في البنك المركزي الأوروبي يجب أن يمثلوا بشكل منتظم أمام البرلمان الأوروبي. ومن الممكن أيضا لرئيس البنك المركزي الأوروبي وجميع أعضاء المجلس التنفيذي أن يمثلوا عند الطلب، أو بمبادرة خاصة منهم، أمام البرلمان الأوروبي ولجانه المختصة (أربع مرات في السنة على أساس طوعي). وعلى رئيس البنك المركزي الأوروبي أيضا أن يقدم تقريرا سنويا عن أنشطة البنك المركزي الأوروبي إلى كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي، اللذان يقومان بدورهما بعقد مناقشات عامة استنادا إلى هذا التقرير. كذلك فإن العديد من البلدان الأعضاء قد التزمت بهذا العنصر من المساءلة على المستوى الوطني. وبناء عليه، يمكن أن يطلب من محافظي البنوك المركزية في كل بلجيكا وفرنسا

وأيرلندا وهولندا والبرتغال وإسبانيا، المثول أمام البرلمان الوطني لشرح السياسة النقدية التي تتبعها المنظومة المصرفية الأوروبية.

وفي الولايات المتحدة، يشترط قانون العمالة الكاملة والنمو المتوازن لسنة ١٩٧٨ أن يمثل مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي أمام كونجرس الولايات المتحدة. وتتم تلبية هذا الشرط بمثول رئيس هذا المجلس مرة كل ستة أشهر أمام لجان مجلسي الكونجرس الأمريكي من أجل تقديم تقرير عن السياسة النقدية. كذلك فإن رئيس المجلس وسائر أعضائه وكبار موظفيه مستعدون للإدلاء بشهادات أمام الكونجرس حول قضايا محددة. وفي سنة ١٩٩٩، أدلى رئيس المجلس بشهادات أمام الكونجرس في ١٣ مناسبة، كما أن أعضاء المجلس وخبراءه وكبار موظفي بنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية قد أدلوا بشهاداتهم في عشرين مناسبة. وقد شملت هذه الأخيرة مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والمالية.

اعتبارات التنفيذ

من المرغوب فيه أن يمثل كبار المسؤولين في البنك المركزي أمام سلطة عامة محددة مرة في السنة على الأقل، وأن يفعلوا ذلك بتواتر أكبر في حال حدوث تطورات جديدة بالغة الأهمية تؤثر على تسيير السياسة النقدية. والغاية من المثول أمام سلطة عامة محددة، التركيز على التطورات الاقتصادية والمالية وقضايا السياسات العامة بدلا من التركيز على العمليات اليومية لتنفيذ السياسة النقدية. ومن أجل إعلام السوق عن مثول المسؤولين أمام تلك السلطة، يجب وضع جدول زمني منتظم ومحدد مسبقا (مثلا، شهر معين من أشهر السنة) وليس طلب مثولهم كلما كان ذلك ضروريا من وجهة نظر السلطة.

٢–٤ على البنك المركزي أن يفصح للجمهور، وفق برنامج زمني يعلن عنه مسبقا، عن البيانات المالية المراجعة الخاصة بعملياته.

التفسير والحيثيات

إن قيام البنك المركزي، على أساس منتظم، بالإفصاح عن بياناته المالية المراجعة (المدققة) الخاصة بالعمليات التي يقوم بها (تشمل العمليات في السوق المفتوحة، وعمليات الصرف الأجنبي، وأية أنشطة أخرى يقوم بها البنك في السوق) يعزز القيام بمساءلة البنك المركزي بأثر رجعي عن عملياته. والبرنامج الزمني المعلن مسبقا يحدد تواريخ يعلمها الجمهور مسبقا عن مواعيد صدور البيانات المالية. والواقع أن الجدول الزمني المعلن مسبقا يؤكد

أن الإفصاح عن المعلومات يتم على أساس محدد ومعروف مسبقا، وبالتالي فإن توقيت الإفصاح لا يخضع للحكم التقديري أو لما يراه البنك مناسبا.

التطبيق

يتوجب على أغلبية هامة من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان، بموجب أحكام القانون، أن تفصح للجمهور عن بياناتها المالية المراجعة الخاصة بعملياتها. وتقوم جميع هذه البنوك تقريبا بنشر هذه البيانات على أساس سنوي، كما يقوم معظمها بعملية النشر خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية. وتقوم الغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان بالإفصاح عن بياناتها المالية المراجعة من خلال تقاريرها السنوية. وتفعل بعض البنوك ذلك عن طريق بيانات تقدم إلى السلطة التشريعية وتنشر في مواقعها على شبكة الإنترنت.

إن بنك كوريا ملزم وفق قانون بنك كوريا بالقيام، خلال الأيام العشرين الأولى من كل شهر، بنشر ميزانية عمومية محددة بتاريخ آخر يوم عمل في الشهر السابق. وعندما تكون الميزانية العمومية محددة بتاريخ آخر يوم عمل من السنة المالية، يتوجب على البنك المركزي الكوري نشرها في غضون شهرين من انتهاء السنة المالية. وتحمل هذه الميزانيات العمومية توقيع محافظ البنك المركزي، أو خاتم المحافظ، وتوقيع مراجع الحسابات[٩٣]، وكذلك توقيع الموظف المسؤول عن إعداد الميزانية العمومية.

٤-٢-١	**يجب أن تتم مراجعة البيانات المالية عن طريق مراجع مستقل. أما المعلومات المتعلقة بالسياسات المحاسبية وأي تحفظ على البيانات المالية فيجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من البيانات المالية التي يتم الإفصاح عنها.**

التفسير والحيثيات

ومراجع الحسابات المستقل هو شخص ينتمي إلى شركة محاسبة خاصة أو مراجع حسابات تعينه الحكومة. ويجب إعداد البيانات المالية المفصح عنها وفق معايير محاسبية عالية الجودة ومتعارف عليها دوليا. ويجب أن تتضمن

[٩٣] يقوم رئيس الدولة بتعيين مراجع الحسابات بناء على توصية وزير المالية والاقتصاد. وتشمل واجبات مراجع الحسابات مراجعة وتدقيق عمليات بنك كوريا المركزي على أساس مستمر، وإبلاغ نتائج المراجعة إلى "لجنة السياسة النقدية"، مع إعداد تقرير شامل وتقديمه إلى الحكومة ولجنة السياسة النقدية كل سنة.

هذه البيانات إشارة إلى المعيار المحاسبي الذي استخدم في إعدادها. أما التحفظ على البيانات المالية فيشمل الإشارة إلى المعاملات التي تكون موضع تساؤل أو التي تتم لمرة واحدة، أو تكون ناقصة المعلومات، أو مخالفة محاسبيا.[٩٤]

إن حصول الجمهور على معلومات بشأن مراجع الحسابات المستقل والإفصاح عن السياسات المحاسبية والتحفظ على البيانات المالية من جانب مراجع الحسابات هي وسائل تتيح للجمهور أن يتأكد من جودة بيانات البنك المركزي المالية. والواقع أن مثل هذا الإفصاح العام يؤدي إلى عدم تشجيع ارتكاب المخالفات وإخفاء المعلومات ويدعم، بالتالي، مصداقية البيانات التي يصدرها البنك المركزي ويعزز مساءلته.

التطبيق

تتم مراجعة البيانات المالية لجميع البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تقريبا على يد مراجعين مستقلين. وقد أبلغت الغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان بأن مراجعي حساباتها ينتمون إلى شركات محاسبة خاصة، وتبلغ بعض البنوك المركزية بأن مراجعي حساباتها يعملون في وزارة حكومية أو وكالات رسمية. وتشير الغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان إلى أن المعلومات عن سياساتها المحاسبية وأي تحفظ على بياناتها المالية يعد جزءا لا يتجزأ من بياناتها المالية التي يتم الإفصاح عنها. وتبلغ بعض البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان أن سياساتها المحاسبية تقوم بوضعها وزارة حكومية أو وكالة رسمية، كما تبلغ بنوك مركزية عديدة بأن سياساتها المحاسبية تقوم بوضعها هيئة استشارية مستقلة (مثلا، جمعية مراجعي الحسابات المعتمدين أو المحاسبين القانونيين). كذلك فإن السياسات المحاسبية لكثير من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان تتبع المعايير المحاسبية الدولية أو صيغة معدلة لهذه المعايير.

ويشترط قانون بنك كندا على البنك المركزي أن يفصح للجمهور عن بياناته المالية المراجعة الخاصة بعملياته بعد مراجعتها. وهو يفعل ذلك سنويا خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية. وتتم مراجعة بيانات البنك المالية من قبل مؤسستين خاصتين من شركات المحاسبة. وقد اعتمد البنك المركزي الكندي سياسات محاسبية ترتكز على "الممارسات المحاسبية المتعارف عليها لدى المؤسسات الكندية". ويتيح بنك كندا للجمهور الاطلاع على هذه البيانات المالية بتقديمها إلى البرلمان ونشرها في المطبوعات الحكومية الرسمية، كما توجد منها نسخ مطبوعة في المقر الرئيسي للبنك المركزي وضمن تقاريره السنوية.

[٩٤] راجع الإطار رقم ٢–٤ في القسم ٣–٢–١ أعلاه.

ويشترط القانون على بنك المكسيك أن يختار مراجع حساباته الخارجي من بين قائمة تضم ثلاث شركات للمحاسبة تقترحها هيئة أو معهد علمي للمحاسبين له صفة تمثيلية واسعة على النطاق المهني. وتختار وزارة المالية مراجعي الحسابات، بالاشتراك مع "لجنة الرقابة على المحاسبة المالية" التابعة لمجلس النواب الفيدرالي، علما بأنه لا يمكن التعاقد مع مراجع الحسابات الخارجي لفترة تتجاوز خمس سنوات. وتنص المادة ٥٠ من قانون بنك المكسيك على أن مراجع الحسابات مخول بصلاحيات كاملة لفحص البيانات المالية والتعبير عن رأيه بشأنها، مع مراجعة حسابات البنك وجميع الوثائق ذات الصلة. وبعد قيام مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة البيانات المالية، يوافق مجلس المحافظين على الحسابات، طبقا للمادة ٤٦/س من قانون بنك المكسيك والمادة ٤٠ من نظامه الداخلي. أما الممارسات المحاسبية التي يتبعها البنك فتستند إلى "مبادئ المحاسبة المتعارف عليها التي وضعها المعهد المكسيكي للمحاسبين العموميين". وتحدد المادة ٣٨ من نظام البنك الداخلي بنودا معينة يجب إدراجها في الميزانية العمومية وفي البيانات المالية المجمعة على أساس شهري. وتنص أيضا هذه المادة على الإرشادات التي يجب أن تتقيد بها الميزانيات العمومية والبيانات المالية.

اعتبارات التنفيذ

من الاعتبارات الهامة، فيما يتعلق بتأمين صحة عملية المراجعة، تحديد موعد نهائي لقيام المراجع بإنجاز عمله.

٢-٢-٤ يجب الإفصاح للجمهور عن إجراءات التنظيم والإدارة الداخلية اللازمة لضمان سلامة ونزاهة العمليات، بما في ذلك ترتيبات المراجعة الداخلية للحسابات.

التفسير والحيثيات

ينطوي التنظيم والإدارة الداخلية على آليات لمراقبة الأنشطة في المنظمة المعنية والعلاقات القائمة داخل الهيكل التنظيمي (بين مختلف الإدارات والوحدات وبين الإدارة العامة ومجلس الإدارة) والتي تشمل طريقة وضع الأهداف التنظيمية، وطريقة اتخاذ القرارات، وكيفية الحفاظ على المساءلة فيما يتعلق بالعمليات.[٩٥] وتتضمن سلامة ونزاهة العمليات الالتزام بالإجراءات المعتمدة للعمليات الداخلية، تمشيا مع أهداف المنظمة وتطبيقا للقوانين

[٩٥] راجع: American Institute of CPAs, 1998, *Framework for Internal Control*; for banking supervisory agencies: Basel Committee on Banking Supervision, September 1998, *Framework for Internal Control Systems in Banking Organizations* (www.aicpa.org).

والأنظمة المتبعة. وتنطوي المراجعة الداخلية للحسابات على نشاط التقييم الداخلي يشمل عمليات فحص وتقييم ومراقبة نظم المحاسبة والرقابة الداخلية من حيث ملاءمتها وكفاءتها، فضلا عن مسألة التقيد بإجراءات التنظيم والإدارة الداخلية.[٩٦] ويلخص الإطار رقم ٢–٥ أهم عناصر الترتيبات المتعلقة بحسن التنظيم والإدارة الداخلية للبنك المركزي وإجراءات مراجعة الحسابات.

يشكل الإفصاح للجمهور عن إجراءات التنظيم والإدارة الداخلية للبنك المركزي أساسا لتطابق المعلومات ووثوقها واكتمالها، كما هو الحال بالنسبة لمعلومات نتائج التشغيل وتدابير السياسة النقدية. ويشكل هذا الإفصاح آلية لضمان أن تحافظ جودة العمليات على سلامة الإجراءات الداخلية للبنك المركزي وأن تدعم المصداقية العامة للبنك بصفته المؤسسية. وبالتالي، تستطيع السلطات السياسية والمشاركون في السوق والجمهور العام أن يثقوا في دقة أداء البنك المركزي لوظائفه، خاصة إذا كان يقوم بالتصرف في الأموال العامة. والواقع أن الإفصاح عن إجراءات التنظيم والإدارة الداخلية يعزز مساءلة البنك المركزي.

التطبيق

لا توجد في بعض البنوك المركزية إجراءات واضحة لحسن التنظيم والإدارة الداخلية، كما أن بعضها لا ينشر ولا يفصح عن مثل هذه الإجراءات. وعندما يتم الإفصاح عن الوثائق والإرشادات المتعلقة بحسن الإدارة والرقابة الداخلية، تقوم البنوك المركزية بذلك عن طريق الجريدة الرسمية أو المطبوعات الأخرى أو موقع البنك على شبكة الإنترنت، كما تضع هذه المعلومات تحت تصرف وسائل الإعلام. ويوجد في بعض البنوك المركزية "مفتش عام" أو منصب مماثل، مسؤوليته الرئيسية أن يتابع تنفيذ إجراءات حسن التنظيم والإدارة الداخلية. ويذكر التقرير السنوي للبنك المركزي عادة دور مثل هؤلاء المسؤولين. ومن جهة أخرى، ينشر بعض المفتشين العامين أو مكاتب الرقابة الداخلية تقارير دورية عن الأنشطة التي تقوم بها والنتائج التي تتوصل إليها (كمجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، على سبيل المثال). والبنوك المركزية التي تنشر إجراءات حسن التنظيم والإدارة الداخلية تنشر أيضا تقارير دورية عن نتائج المراجعة الداخلية للحسابات في تقاريرها السنوية، التزاما منها بالإجراءات المتعلقة بحسن الإدارة والرقابة الداخلية، فضلا عن التدابير التصحيحية المتخذة. كذلك فإن كبار المسؤولين في العديد من البنوك المركزية يشيرون، في تصريحاتهم الرسمية وخطبهم، إلى دور المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية وإجراءات حسن التنظيم والإدارة الداخلية فيما يتعلق بالمحافظة على سلامة ونزاهة العمليات.

[٩٦] راجع See International Federation of Accountants, 1997, *Codification of International Standards on Auditing and International Auditing Practices Statements*; Institute of Internal Auditors, 1998, *Statements on Internal Auditing Standards* (www.ifac.org).

الإطار رقم ٢–٥: حسن التنظيم والإدارة الداخلية ومراجعة الحسابات في البنك المركزي: ملخص لأهم العناصر

١– العناصر الرئيسية لنظام المراقبة الداخلية

- إجراءات حسن التنظيم والإدارة الداخلية: مراقبة العمليات من الناحيتين الكمية (مثل الحدود المالية) والنوعية (مثل الفصل بين الواجبات).
- نظام ملائم للمحاسبة والمعلومات، من أجل الإبلاغ عن المعلومات بدقة وفي موعده.
- استعراض المراجعة الداخلية للحسابات، وتقوم به إدارة أخرى منفصلة ومستقلة. ويشمل هذا الاستعراض عمليات مراجعة الحسابات المالية، والمراجعات التنظيمية أو الوظيفية، ومراجعات معالجة البيانات الإلكترونية.

٢– عمليات الرقابة الأساسية

- التزام مجلس الإدارة بتوفير بيئة المراقبة.
- مسؤولية الإدارة العامة عن تشغيل أنظمة المراقبة.
- تفويضات رسمية بتولي أنشطة معينة ومراقبة الوصول إلى المعلومات والأصول.
- الفصل بين الواجبات وتطبيق مبدأ "العيون الأربعة": الموظفون الذي ينفذون المعاملات هم غير الذين يراقبونها.
- المحافظة التامة والتي تتم في موعدها على سجلات المعاملات.
- المراقبة المالية وضوابط الموازنة للحد من التعرض للمخاطر وللمديونيات الضخمة.
- استعراض منتظم لأداء التشغيل والإبلاغ عنه إلى الإدارة العليا.
- سياسة واضحة وجدول زمني لنشر المعلومات المالية.
- الالتزام بالشفافية في الإبلاغ عن المعلومات، بما في ذلك اعتماد ميثاق الصندوق لشفافية السياسات النقدية والمالية.

٣– عمليات المراجعة الداخلية للحسابات

- نظام المراجعة الداخلية للحسابات يحدد صلاحيات ومسؤوليات المراجعة الداخلية. ويشمل: المراجعة المالية والمراجعة التشغيلية ومراجعة معالجة البيانات الإلكترونية؛ وجمع وتوثيق أدلة المراجعة عن طريق البحث والتقصي والملاحظة وتحليل السجلات؛ وإبلاغ نتائج مراجعة الحسابات والمتابعة إلى الإدارة العليا، التي تقوم بتحديد وتصنيف النظم الداخلية من حيث التبعات الضارة المحتملة، بما في ذلك التدابير التصحيحية المتفق عليها.
- الاتصال والتنسيق المنتظم مع مراجع الحسابات الخارجي.

٤– مراقبة عمليات البنك المركزي في السوق

- المحافظة على الطابع السري لجميع المعاملات المتصلة بتدابير السياسة النقدية.
- نظام رسمي للحدود المالية المفروضة على المعاملات والأدوات وأطراف المعاملات.
- تفويض من الإدارة العليا باستخدام أدوات مالية (جديدة)، بما في ذلك الأدوات المالية الخارجة عن الميزانية العمومية، وما يتعلق بالشركاء التجاريين، بما في ذلك استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر، والتعليمات التشغيلية التفصيلية، والتشاور مع المسؤولين عن المراجعة الداخلية للحسابات.
- عمليات رقابة تشغيلية رئيسية تشمل: تسجيل الصفقات على أشرطة، وإدخال فوري للبيانات، ومبدأ "العيون الأربعة" للرقابة، وتسوية الحسابات بانتظام، وتوثيق واضح لقواعد التعامل، وإجراءات تصفية المنازعات.

- الفصل التام بين الواجبات، لاسيما بين غرفة التعامل، ومكتب المقاصة، وإدارة التسوية، وإدارة المحاسبة.
- ميثاق سلوك مكتوب للسماسرة والوسطاء فيما يتعلق، بالسلوك الأخلاقي، وقواعد قبول الهدايا، والاتجار عن طريق حساب شخصي أو بناء على معلومات داخلية سرية، على سبيل المثال.
- استراتيجيات استثمار المحفظة الخارجية، التي تتفق مع ترتيبات الصرف وشروط السياسة النقدية، خصوصا فيما يتعلق بالسيولة.
- تقييم أداء المحفظة الخارجية استنادا إلى معالم قياسية معترف بها.
- القيام، بتوفير التدريب الملائم لموظفي البنك المركزي القائمين بأنشطة التداول في الأسواق والاستثمارات وإنجاز العمليات ومراقبة الأنشطة.

٥- ضوابط مراقبة العملة والعمليات المصرفية وأنظمة المدفوعات.

- تدابير أمن مادية لحماية الأصول المالية والبشرية والمعلومات.
- حساب الرصيد اليومي لحسابات العملاء والحيازات النقدية، والرقابة المزدوجة على الحيازات النقدية الكبيرة.
- تسهيلات اتصال وعمليات كومبيوتر آمنة مع ضوابط على الوصول إليها من قبل الأطراف الداخلية والخارجية.
- خطط موضوعة واختبار منتظم للتسهيلات لضمان عمل النظام واستئناف العمل بسرعة في حال حدوث كارثة أو اضطراب خطير.

٦- ضوابط مراقبة نظام المعلومات والمحاسبة

- تتولى إدارة المحاسبة مسؤولية السياسات المحاسبية للبنك المركزي بكامله، إلى جانب مسؤولية مراقبة الأرصدة اليومية وأداء النظم.
- قيام مستخدمي المعلومات بمراجعة منتظمة لمخرجات ونماذج نظام المحاسبة.
- تخزين احتياطي للمعلومات يوميا، وتخزين مستقل للملفات، واختبار منتظم لنظم التخزين الاحتياطي.
- اتصال منتظم بين إدارة المحاسبة والمراجع الداخلي للحسابات.
- تخطيط مسبق لتبعات التغييرات الهيكلية أو التحديات الرئيسية.
- تسجيل جميع المعاملات بدقة وفي موعدها.

٧- ضوابط مراقبة الاستخدام الكفء والفعال لموارد البنك المركزي

- عملية التخطيط الاستراتيجي ترتبط بدورة تخطيط الميزانية السنوية لضبط النفقات.
- تفويض رسمي بسلطة تحمل النفقات، وإجراءات السماح بالنفقات غير المدرجة في الميزانية.
- القيام، على أساس شهري، بمتابعة النتائج الفعلية والإبلاغ عنها في ضوء تنبؤات الميزانية، ومراجعة سنوية لنتائج السنة بكاملها.
- نظم محاسبية قادرة على توزيع التكاليف والإيرادات على الوظائف والإدارات والمشاريع المحددة الخاصة بالبنك المركزي.
- القيام، بشكل منتظم، بمتابعة وتحليل تكلفة تقديم الخدمات الرئيسية للبنك المركزي، بما في ذلك قياس للتكاليف ومقارنتها مع مؤسسات أخرى.

ويتضمن قانون بنك إستونيا[٩٧] ونظامه الداخلي إجراءات محددة تتعلق بحسن التنظيم والإدارة الداخلية. وتصف هذه النصوص مسؤوليات ووظائف إدارة المراجعة الداخلية للحسابات في البنك، وإجراءات تعيين وإنهاء خدمة المراجعين الداخليين، والمؤهلات المطلوبة، واستقلال المراجعين، وكيفية الحصول على المعلومات، وحق التعاقد مع خبراء إضافيين، وشروط الإبلاغ إلى رئيس البنك المركزي ومجلسه التنفيذي.

وينشر بنك احتياطي الهند إجراءات حسن التنظيم والإدارة الداخلية في أحد أبواب تقريره السنوي وعنوانه "قضايا تنظيمية". كما تمت مناقشة هذه الترتيبات في مطبوعة عنوانها "وظائف وأعمال بنك احتياطي الهند ". أما ترتيبات المراجعة الداخلية للحسابات فلا يفصح عنها للجمهور، بل يمكن الحصول عليها من الإدارة المختصة في البنك.

وفي الولايات المتحدة، يقوم مكتب المفتش العام في مجلس الاحتياطي الفيدرالي بإعداد تقارير عن مراجعة الحسابات ووثائق أخرى يجري تلخيصها في تقرير عام نصف سنوي يرفع إلى الكونجرس. كذلك فإن تقارير مراجعة الحسابات التي يعدها مكتب المفتش العام عن برامج وعمليات المجلس متاحة للكونجرس وللجمهور.

اعتبارات التنفيذ

من الممكن للتقارير الدورية التي يصدرها البنك المركزي أن تذكر أين توجد الوثائق المتعلقة بحسن التنظيم والإدارة الداخلية. ومن الممكن أيضا للبنك المركزي أن ينشر، على أساس دوري، مقالات عن وظائفه والقضايا المتعلقة بحسن التنظيم والإدارة والرقابة الداخلية وسلامة ونزاهة عملياته.

٣–٤ يجب الإفصاح للجمهور، على أساس سنوي، عن المعلومات المتعلقة بنفقات وإيرادات تشغيل البنوك المركزية.

التفسير والحيثيات

يجب الإفصاح للجمهور عن المعلومات المتعلقة بنفقات وإيرادات تشغيل عمليات البنك المركزي. ومن الممكن نشر هذه النفقات والإيرادات بشكل مستقل أو عن طريق تقارير دورية عن عمليات البنك المالية، وهي تقارير تتألف من البيانات المالية المراجعة، التي تشمل الميزانية العمومية وبيان الدخل وهوامش الحاشية المتعلقة

[٩٧] انظر: www.ee./epbe

بالحسابات. ويجب أن يضم بيان الدخل الإيرادات والنفقات، وأن تنشر فيه مبالغ الفئات الرئيسية للدخل والإنفاق، بما في ذلك الرواتب، ونفقات المباني والمكاتب، فضلا عن هوامش الحاشية المتعلقة بالحسابات.[٩٨]

إن قيام البنوك المركزية، على أساس دوري، بالإفصاح عن معلومات نفقاتها التشغيلية وخدماتها هو أمر له دور هام في تحقيق الشفافية المالية وحسن التنظيم والإدارة والمساءلة. وإتاحة مثل هذه المعلومات المالية يشجع المساءلة وقابلية مقارنة العمليات بالأداء السابق، بما في ذلك تقديم قياس للتخصيص الصحيح للموارد البشرية والمالية. ومن الممكن أيضا أن يؤدي نشر تفاصيل نفقات وإيرادات التشغيل إلى تحسين المساءلة في عمليات البنك المركزي والإسهام في بناء ثقة السوق والجمهور في سلامة ونزاهة عمليات البنك المركزي وقدرته على تأدية وظائفه بشكل فعال. ومن الممكن أيضا أن يسهم تحليل نفقات وإيرادات التشغيل في تبديد شكوك الجمهور في مدى انفتاح البنك المركزي بالنسبة لاستخدام الأموال المعهود بها إليه ومصادر إيراداته.

التطبيق

في الغالبية العظمى من الحالات، تفصح البنوك المركزية، على أساس سنوي، عن المعلومات الخاصة بنفقات وإيرادات التشغيل، وأن هذا يحدث في جميع الحالات تقريبا من خلال التقرير السنوي. وفي بعض الحالات، كما في ألبانيا وأنجولا واليابان والجمهورية السلوفاكية، يتم النشر على أساس ربع سنوي أو نصف سنوي. ويقوم كثير من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان بالإفصاح عن المعلومات مباشرة إلى السلطة التشريعية أو إلى وسائل الإعلام، أو كليهما معا، أو بنشرها في مواقعها على شبكة الإنترنت. ومن الممكن أيضا إتاحة نسخ مطبوعة من البيانات المالية في مقر البنك المركزي.

وتقدم بعض البنوك المركزية معلومات صريحة عن تحليل النفقات (وعن مصادر الإيرادات) الخاصة بوظائف معينة تتعلق بالقطاع المالي، مثل الرقابة المصرفية أو الإشراف على أنظمة المدفوعات (بنك احتياطي أستراليا، بنك إنجلترا، بنك احتياطي نيوزيلندا).

وتقدم بيانات بنك كندا المالية،[٩٩] المنشورة في تقريره السنوي، تحليلا موجزا للنفقات تظهر فيه التكاليف المباشرة وغير المباشرة المخصصة لكل من وظائف البنك الأربع، وذلك لإظهار المساهمة النسبية لكل من هذه الوظائف

[٩٨] انظر: International Federation of Accountants www.ifac.org

وكذلك International Accounting Standards Committee (IASC) www.iasc.org.uk

[٩٩] انظر: www.bank-banque-canada.ca

ضمن إطار مجموع النفقات. وتقدم هوامش الحاشية الخاصة بالبيانات المالية مزيدا من المعلومات عن نفقات بنود مثل الرواتب والمزايا والنفقات الأخرى للموظفين، وتكاليف إصدار العملة، وصيانة المباني، وصافي دخل الإيجارات، والخدمات والتوريدات، والاهتلاك، وعمليات استرداد ديون تجارة التجزئة (سالبة)، وتصحيح وضع القوة العاملة والنفقات المتنوعة أو الاستثنائية.

وينشر بنك إستونيا نفقاته وإيراداته في تقريره السنوي، بالإضافة إلى ميزانيته العمومية السنوية. ويتم النشر أيضا في مطبوعة البرلمان الرسمية. وتحلل النفقات والإيرادات بالشكل التالي: الإيرادات والنفقات على الأصول والخصوم الخارجية، والإيرادات والنفقات على الأصول والخصوم المحلية، وتكاليف التشغيل، وذلك بحسب الفئات الرئيسية (الموظفون، طبع الأوراق النقدية، الإدارة العامة، تجديد المباني والاهتلاك، ومخصصات مواجهة الخسائر والضمانات، والبنود الاستثنائية).

وفي الولايات المتحدة، ينشر مجلس الاحتياطي الفيدرالي كجزء من تقريره السنوي مراجعة للميزانية (توجد بموقع مجلس الاحتياطي الفيدرالي على شبكة الإنترنت[١٠٠]) . وتتضمن المراجعة شرحا مفصلا لميزانيات نظام الاحتياطي الفيدرالي ككل، ومعلومات مستقلة عن ميزانيات مجلس المحافظين وبنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية الإثني عشر. وتصف الملاحق المرفقة بالتفصيل فئات خاصة من نفقات نظام الاحتياطي الفيدرالي، ومصادر الأموال وبنود استخدامها، ومراجعة حسابات نظام الاحتياطي الفيدرالي، والنفقات والعمالة في مجلس الاحتياطي الفيدرالي وفي بنوك الاحتياطي الفيدرالي الإقليمية الإثني عشر.

اعتبارات التنفيذ

يجب أن يفصح بيان الدخل عن مبالغ الأنواع الرئيسية للدخل والإنفاق، ومنها الرواتب، ونفقات المباني والمكاتب، بالإضافة إلى الملحوظات الخاصة بالحسابات.[١٠١] ومن الممكن استخدام الإعلانات في الصحف لنشر بيان الدخل نفسه والملاحظات التفسيرية، بالإضافة إلى توفير هذه المعلومات في موقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت وتضمينها في تقريره السنوي. ومن الممكن لإدارة البنك المركزي أن تستخدم المؤتمرات الصحفية عند إصدار التقرير السنوي للإفصاح عن تفاصيل نفقات المؤسسة وإيراداتها. ومن الممكن هيكلة عرض بيان الدخل بحيث يتيح إجراء مقارنة معقولة مع مستويات الإنفاق في الوكالات الحكومية الأخرى.

---

[١٠٠] انظر: www.federalreserve.gov/boarddocs/RptCongress/br99.pdf

[١٠١] انظر: International Federation of Accountants, www.ifac.org

وكذلك International Accounting Standards Committee (IASC), www.iasc.org.uk

٤-٤	يجب الإفصاح للجمهور عن المعايير الخاصة بإدارة الشؤون المالية الشخصية للمسؤولين في البنك المركزي والعاملين فيه، وعن قواعد منع استغلال تعارض المصالح، بما في ذلك أي التزام استئماني عام.

التفسير والحيثيات

يجب أن توضع في متناول الجمهور الإرشادات والقواعد واللوائح التنظيمية التي تحدد مبادئ إدارة الشؤون المالية الشخصية، والإبلاغ عن المصالح المالية والتجارية لكبار المسؤولين في البنك المركزي والعاملين فيه. أما استغلال الالتزامات الاستئمانية العامة فينطوي على الاستفادة من التدابير التي تم اتخاذها نيابة عن الجمهور، أو التعامل مع قضايا "استئمان" وثقة الجمهور على نحو يستفيد منه كبار المسؤولين في البنك المركزي والعاملين فيه. وغالبا ما تشمل المعايير الخاصة بإدارة الشؤون الشخصية لكبار المسؤولين والعاملين في البنك المركزي أحكاما تتعلق بتعارض المصالح، وكيفية متابعة البنك المركزي لمثل هذا التعارض، مع تحديد العقوبات في حال مخالفة تلك القواعد وتحديد إجراءات الالتماس. وفي الإطار ٢-٦ تلخيص للميثاق الدولي لسلوك المسؤولين العامين، الصادر عن الأمم المتحدة.

يستطيع كبار المسؤولين وبعض الموظفين الذين يقع عليهم الاختيار في البنك المركزي أن يحصلوا على معلومات ذات طابع مالي مميز وسري، يمكن استخدامها لتحقيق مكاسب مالية. ومن خلال توفير معلومات للجمهور عن معايير إدارة الشؤون المالية الشخصية، يصبح الجمهور العام على علم بأن كبار المسؤولين في البنك المركزي والعاملين فيه يخضعون لقواعد تتعلق بشؤونهم المالية الشخصية. والإفصاح عن مثل هذه المعايير يعني أن البنك المركزي قد أوضح معايير السلوك المالي الذي يتعين على كبار المسؤولين والعاملين الالتزام به في تسيير شؤونهم المالية الشخصية، وأنه حدد العواقب الأخلاقية لأعمالهم. والواقع أن الإفصاح عن هذه المعايير يعزز مصداقية البنك المركزي، لأنه يزود الجمهور بمعلومات عن المعايير التي يجب أن يتقيد بها كبار المسؤولين في البنك والعاملون فيه في إدارة شؤونهم المالية الشخصية. كذلك فإن معرفة قواعد سلوك المسؤولين في البنك المركزي وإتاحتها للجمهور هما وسيلتان لجعل البنوك المركزية مسؤولة عن أعمالها وقابلة للمساءلة. وبدون الثقة في النزاهة المالية والتحرر من تعارض المصالح لكبار المسؤولين في البنك المركزي والعاملين فيه، فإن سلطة البنك وقدرته على القيام بوظائفه قد تواجهان إعاقة شديدة. وهو ما سوف يسفر عنه التأثير على كفاءة تفاعل البنك مع المؤسسات المالية الواقعة ضمن نطاق صلاحياته، كما يجعل الجمهور غير واثق من نزاهة عملياته. ومن الممكن للتشريع الذي ينشئ البنك المركزي أو لنظامه الداخلي أن يتضمن أحكاما محددة بشأن تجنب حدوث

تعارض في المصالح، بما في ذلك واجب الإبلاغ بانتظام عن وجود أية علاقات، تشمل الاستثمارات الشخصية، بين مسؤولي وموظفي البنك، من جهة، والهيئات المالية التي يشرف عليها البنك أو يتعامل معها، من جهة أخرى. وتلزم هذه الأحكام المسؤولين والموظفين بالامتناع عن ممارسة أنشطة صنع السياسات وأنشطة التشغيل الخاصة بهيئات يكون فيها للموظف مصلحة مالية أو أي شكل آخر من المصالح.

الإطار رقم ٢–٦: ميثاق السلوك الخاص بالمسؤولين العامين

يتضمن ميثاق السلوك الدولي للمسؤولين العامين، الذي اعتمدته الأمم المتحدة في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦، الأحكام التالية:

- الوظيفة العامة هي منصب مؤتمن مبني على الثقة وينطوي على واجب العمل من أجل المصلحة العامة.
- على المسؤولين العامين تجنب تعارض المصالح.
- على المسؤولين العامين التقيد بأية شروط نافذة تتعلق بالإفصاح عما لديهم من أصول وخصوم شخصية.
- على المسؤولين العامين عدم السعي للحصول على أو قبول أية هدية أو خدمة خاصة قد تؤثر على أدائهم لواجباتهم.
- على المسؤولين العامين احترام سرية أية معلومات يحصلون عليها.
- على المسؤولين العامين عدم القيام بنشاط سياسي خارج نطاق وظيفتهم يسيء إلى ثقة الجمهور في أداء واجباتهم بحيدة ونزاهة.

وفي سنة ١٩٩٨، اعتمد مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توصية بشأن تحسين السلوك الأخلاقي في جهاز الخدمة المدنية العامة. وترتكز هذه التوصية على مجموعة من مبادئ أخلاقيات الإدارة في جهاز الخدمة المدنية العامة، وهي مجموعة مبادئ اتفقت عليها لجنة إدارة الشؤون العامة التابعة للمنظمة، وذلك لمساعدة البلدان الأعضاء على مراجعة النظم الأخلاقية الخاصة بالإدارة. وتستند هذه المبادئ إلى ميثاق الأمم المتحدة وإلى جهود أخرى تسعى لتشجيع السلوك الأخلاقي لدى المسؤولين العامين. ومن جهة أخرى، تقوم لجنة إدارة الشؤون العامة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإعداد تقرير عن القواعد الأخلاقية والفساد في القطاع العام.

التطبيق

نجد في كثير من الحالات أن القواعد المتعلقة بإدارة الشؤون المالية الشخصية، التي تنطبق على الحكومة، تنطبق أيضا على البنوك المركزية. مثال ذلك أن حكومة كندا تتبع إرشادات عامة بشأن تعارض المصالح، وهي مبادئ تنطبق على أي موظف عام ومنشورة في موقع **مجلس الخزانة** على شبكة الإنترنت. وميثاق السلوك الخاص بالمسؤولين العامين هو جزء من السجل العام. ومن ناحية أخرى، تقوم بعض البنوك المركزية بإعادة تأكيد أو

تكميل قواعد السلوك المنطبقة على جميع موظفي الحكومة، وذلك في نظامها الداخلي المتاح للجمهور أو في إجراءات مماثلة تتعلق بحسن التنظيم والإدارة الداخلية.

وتقوم معظم البنوك المركزية بتوثيق القواعد والمعايير في دليل الموظفين، أو تنص عليها في عقود التوظيف. ومن الممارسات التي أخذت تكتسب مزيدا من الانتشار أن يكون لدى البنوك المركزية مواثيق سلوك خاصة بمسؤوليها. ومع أن هذه المواثيق تكون عادة ذات طابع داخلي وليست وثائق عامة – مع أن دليل الموظفين يتاح، في بعض الحالات، عند الطلب من خلال الترتيبات الخاصة بحرية المعلومات – فإن بنوك مركزية عديدة تنشر في مواقعها على شبكة الإنترنت، أحكام النظام الأساسي والنظام الداخلي الخاصة بإدارة الشؤون المالية الشخصية، كما تفعل ذلك من خلال المطبوعات الحكومية الرسمية والجريدة الرسمية.

ففي بنك احتياطي أستراليا يخضع أعضاء المجلس، بما فيهم المحافظ ونائب المحافظ، لشرط قانوني ينص على الإفصاح عن مصالحهم الشخصية المادية إلى وزير الخزانة. ويحدد القانون أيضا معايير سلوك أعضاء المجلس، تلزمهم بالتصرف بأمانة والتزام الدقة والحذر في أداء واجباتهم. حيث يجب عليهم الامتناع عن إساءة استخدام معلوماتهم الداخلية أو استغلال نفوذ مناصبهم. ويتم النص على المعايير الخاصة لإدارة الشؤون المالية الشخصية للموظفين وكبار المسؤولين في **ميثاق السلوك** الذي لا يتم الإفصاح عنه للجمهور.

وبموجب أنظمة لوائح الخدمة/والموظفين في بنك بنغلاديش، التي يتم الإفصاح عنها للجمهور، يتعين على كل موظف أن يقدم بيانا عن مركز أصوله وخصومه، ومركز مديونيته وكيفية سدادها. ويشترط على الموظف الحصول على إذن مسبق من البنك للحصول على أية قروض من البنوك، أو لتقديم ضمانات لقروض يحصل عليها طرف ثالث.

وينوي بنك البرازيل المركزي[١٠٢] أن يفصح للجمهور عن "ميثاق سلوك لأصحاب المناصب في الإدارة الاتحادية العليا"، وهو من إعداد لجنة الأخلاق العامة. وتجري حاليا مناقشة عامة حول هذا الميثاق، الذي سيشمل أيضا مجلس محافظي البنك المركزي.

وينشر بنك احتياطي الهند[١٠٣] لائحة الموظفين، التي تنص على ضرورة أن يلتزم الموظفون بخدمة البنك بأمانة وإخلاص، وأنه لا يجوز لهم، دون أذن من البنك، السعي إلى الحصول على عمل خارجي أو قبوله أو قبول

[١٠٢] انظر: www.bcb.gov.br/defaulti.htm

[١٠٣] انظر: www.rbi.org.in

الهدايا أو القيام بأعمال تجارية أو المضاربة في الأوراق المالية. فضلا عن ضرورة الحصول على إذن للقيام بالتعامل في مجال العقارات. وعلى موظفي البنك أيضا الإبلاغ عن عمل أولادهم في أية مؤسسة مالية، كي يتمكن البنك من التأكد من أن الحصول على الوظيفة لم يتم نتيجة لإساءة استخدام مناصب كبار المسؤولين.

وتنص المادة ٣٢ من قانون بنك اليابان[١٠٤] على "أنه في ضوء الطابع العام لأعماله ولضمان قيام كبار مسؤولي بنك اليابان وموظفيه بواجباتهم على الوجه الأكمل، سوف يقوم البنك بوضع قواعد تتعلق بالسلوك الأخلاقي لكبار المسؤولين وموظفي البنك، ومنها وجوب تكريس أنفسهم وأن يتفرغوا لعملهم وأن يبتعدوا عن الارتباط بمؤسسات القطاع الخاص. ويتم إبلاغ هذه القواعد إلى وزير المالية، مع القيام بإعلانها في الوقت نفسه. وسوف يتم اتخاذ نفس الخطوات عند إجراء أي تغيير في هذه القاعدة. ويتيح بنك اليابان هذه القواعد لاطلاع الجمهور في مقره الرئيسي وفي فروعه، كما ينشرها في موقعه على شبكة الإنترنت.

وينشر مصرف لبنان[١٠٥] قانون المصرف ونظامه الداخلي الخاص بالموظفين. وتنص هاتان الوثيقتان على أنه لا يجوز لحاكم المصرف ونواب الحاكم القبول بأية مهام تشريعية أو القيام بأنشطة في مؤسسات تجارية. ولا يجوز لهم، لمدة أقصاها سنتان بعد ترك مناصبهم، قبول أية وظيفة في مصرف أو في مؤسسة مالية. ومن المحظور على موظفي المصرف المركزي أن يصبحوا أعضاء في مجالس إدارة الشركات.

وبناء على قواعد يتم الإفصاح عنها، يجب على أعضاء مجلس مديري بنك نيكاراغوا المركزي[١٠٦] أن يعلنوا عن جميع المصالح المالية والتجارية الخاصة بهم وبأزواجهم وأقربائهم من الدرجة الأولى. وعليهم أن يمتنعوا عن التصويت وعن حضور مناقشة أي أمر يتعلق بهم بأي شكل من الأشكال.

اعتبارات التنفيذ

إن شرط قيام الموظفين بالإفصاح عن شؤونهم المالية الشخصية يثير قضايا تتعلق بسرية المعلومات. وعند تنفيذ هذه الممارسة، لا بد من إيجاد توازن بين الإفصاح عن المعلومات والمحافظة على السرية. وبالتالي، فإن الشرط الموضوعي لهذه الممارسة الخاصة بالشفافية هو الإفصاح عن مضمون وغرض المعايير المتعلقة بإدارة الشؤون

[١٠٤] انظر: www.boj.or.jp/en/about/bojlaw1.htm

[١٠٥] انظر: www.bdl.gov.lb

[١٠٦] انظر: www.bcn.gob.ni

المالية الشخصية لكبار مسؤولي وموظفي البنك المركزي، وذلك دون الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات التي يحصل عليها البنك المركزي في إطار تنفيذ هذه المعايير.

١-٤-٤ يجب الإفصاح للجمهور عن المعلومات المتعلقة بالحماية القانونية التي يتمتع بها مسؤولي وموظفي البنك المركزي في معرض قيامهم بأداء واجباتهم الرسمية.

التفسير والحيثيات

إن الحماية القانونية التي يتمتع بها مسؤولي وموظفي البنك المركزي في إطار قيامهم بأداء واجباتهم الرسمية يشير إلى الحاجة لضمان أن هؤلاء المسؤولين والموظفين يمكنهم القيام بأداء واجباتهم الرسمية، دون خوف من تعرضهم شخصيا للملاحقة القضائية. وهذه الحماية القانونية تنطوي عادة على إعطاء كبار المسؤولين في البنك المركزي وموظفيه حصانة عامة ضد إقامة دعاوى مدنية بشأن أي فعل أو سهو يرتكبونه في سياق قيامهم بأداء واجباتهم الرسمية بحسن نية، باستثناء حالات الإهمال الجسيم. ومن الأمثلة على هذه الأفعال أو السهو، التي يمكنها أن تؤدي إلى ملاحقة قضائية، اتخاذ قرار للسياسة النقدية يقضي بإجراء زيادة حادة في أسعار الفائدة مما قد يعرض بعض حائزي الأصول لخسائر رأسمالية كبيرة. أما الحماية القانونية فتحمي المسؤولين والموظفين، في إطار أدائهم لواجباتهم الرسمية، من أن تلحق بهم أية أضرار مدنية. ذلك أن وجود تهديد دائم بمقاضاة كبار المسؤولين في البنك المركزي وموظفيه أمر يؤثر على عملية صنع القرار الخاص بالسياسات، خاصة في الأمور التي تكون موضع خلاف. وهو ما من شأنه أن يبدد بشكل ملموس فعالية البنك المركزي.

ويجب الإفصاح للجمهور عن المعلومات المتعلقة بالحماية القانونية التي يتمتع بها مسؤولي وموظفي البنك المركزي، وذلك بنشر نطاق هذه الحماية وإجراءاتها. من أجل ردع أية دعاوى قضائية لا تقوم على أساس قد يتعرض لها هؤلاء المسؤولون والموظفون. والواقع أن معرفة الجمهور بالحماية القانونية النافذة التي يتمتع بها مسؤولو وموظفو البنك المركزي يتيح له أن يقرر ما إذا كانت أعمال معينة للمسؤولين والموظفين يمكن أن تخضع للدعاوى القضائية.

التطبيق[١٠٧]

في كثير من البلدان، يتمتع المسؤولون الحكوميون والعاملون في الوكالات الحكومية بحصانة قضائية، وأن هذه الحصانة تنطبق عادة على مسؤولي وموظفي البنك المركزي. وقد أبلغت الغالبية العظمى من البنوك المركزية التي قامت بالرد على الاستبيان عن وجود قواعد تضمن الحماية القانونية والدعم لمسؤولي وموظفي البنك المركزي. وفي معظم هذه الحالات، تنشر هذه القواعد من خلال المطبوعات الحكومية الرسمية، وفي بعض الحالات عن طريق وسائل الإعلام والمواقع على شبكة الإنترنت.

وفي أستراليا، فإن بنك احتياطي أستراليا ، بموجب قانون هيئات وشركات الكومنولث الذي يحدد معايير سلوك المديرين والموظفين في هيئات الكومنولث وتنفيذا لقرار مجلس البنك، قام بدفع تعويضات لأعضاء **المجلس** عن التكاليف التي تحملوها للدفاع عن أنفسهم بنجاح، نتيجة لما تعرضوا له من محاكمة بسبب قيامهم بأداء مهام وظائفهم على نحو صحيح، شريطة ألا ينشأ مثل هذا الالتزام عن إتيان أعمال تم تنفيذها عن سوء قصد.

ويؤمن قانون بنك احتياطي الهند الحماية ضد مطالبات ترجع إلى أعمال قام بها المسؤولون في البنك المركزي بحسن نية. ولا يجوز رفع قضايا أو توجيه اتهام إلى الحكومة المركزية أو بنك الاحتياطي أو أي شخص آخر فيما يتعلق بتأدية مهام وظيفية رسمية بناء على أوامر أو لوائح أو تعليمات نافذة أو موجهة إلى صاحب العلاقة.

وبموجب قانون بنك سري لانكا المركزي، لا يعتبر أي عضو في مجلس النقد أو أي مسؤول أو موظف في البنك المركزي مسؤولا عن أي ضرر أو خسارة تلحق بالمؤسسة، ما لم يكن هذا الضرر ناجما عن سوء سلوك أو تقصير متعمد. ويتلقى هؤلاء الأشخاص تعويضات من البنك المركزي عن أية خسائر ونفقات يتحملونها في إطار القيام بأداء واجباتهم الرسمية، باستثناء تلك التي تنجم عن سوء السلوك أو التقصير المتعمد.

[١٠٧] راجع الإطار رقم ٣ – ٣ في الجزء الثالث من الوثيقة المساندة، حيث يقدم موجزا عن الحماية القانونية التي يتمتع بها مراقبو البنوك في البنوك المركزية.

اعتبارات التنفيذ

يجب القيام بشرح واف لنظام الحصانة والحماية، كي لا يسود اعتقاد في السوق بأن كبار المسؤولين والموظفين في الوكالة المالية هم فوق القانون. ومن الممكن استخدام مقالات تصدر دوريا في نشرات وتقارير وبيانات رسمية كوسيلة لنشر وتوضيح الأمور المتعلقة بتوفير الحماية القانونية للمسؤولين والموظفين في البنك المركزي في إطار قيامهم بأداء واجباتهم الرسمية.